

أثر المحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية في الشركات العاملة بمحافظة / عدن)

الاستلام: 2025/ 10 /21
التحكيم: ٢٠٢٥/ 11 /13
القبول: ٢٠٢٥/ 12 /22

عشال الهيثمي محمد عشال^(١)

دنيا نبيل صلاح علي علان^(١)

أمجد صلاح سائلو عبد الله^(١)

محمد صالح محمد عبيد العبدلي^(١)

اسامة احمد علي الاخرم^(١)

محسن حسين الجبل^(١)

© 2026 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2026 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

^١ قسم محاسبة، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن.
عنوان المراسلة: a.ashal@ust.edu

أثر المحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية في الشركات العاملة بمحافظة / عدن)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة صممت لهذا الغرض. وبعد استعادة كافة الاستبانات، تم اعتماد عدد 40 استبانة صالحة كعينة نهائية للدراسة، وقد تم اختيار هذه العينة بشكل عشوائي من أربع شركات هي: شركة مدى، شركة النقيب، شركة طبيبات عدن، والشركة اليمنية للمطاحن وصوامع الغلال. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمحاسبة البيئية بأبعادها المختلفة في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في محافظة عدن، تحديداً أوضحت الدراسة وجود أثر لكل من الإفصاح البيئي والالتزام بالتشريعات البيئية والتكاليف البيئية في المسؤولية الاجتماعية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق ممارسات المحاسبة البيئية في الشركات العاملة في محافظة عدن، ورفع مستوى الوعي البيئي لديها، إلى جانب تطوير آليات الإفصاح البيئي بما يتوافق مع المعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة البيئية، المسؤولية الاجتماعية، الشركات العاملة في محافظة عدن.

المقدمة

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تواجه العالم اليوم، أصبح من الضروري تبني منهجيات متكاملة توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة. وقد ساهمت هذه التحديات في إبراز أهمية المحاسبة البيئية كأداة حديثة تسهم في توفير معلومات مالية وغير مالية متعلقة بالنشاط البيئي للشركات، بما يدعم عملية اتخاذ القرار ويعزز من كفاءة الأداء المؤسسي ويحقق مبادئ الشفافية والمساءلة.

إن التغييرات التكنولوجية المتسارعة والضغط المجتمعية والبيئية، فرضت على الشركات الاهتمام بالآثار المترتبة على أنشطتها البيئية، وضرورة التقيد بالمعايير البيئية والقوانين ذات الصلة، ومن هنا برزت المحاسبة البيئية كمجال محاسبي متخصص يعنى بقياس وتسجيل وتحليل التكاليف البيئية، والإفصاح عنها في التقارير المالية، بالإضافة إلى تقييم مدى التزام الشركات بالقوانين والتشريعات البيئية. كما تعد المسؤولية الاجتماعية أحد المفاهيم المحورية التي ترتبط بشكل وثيق بالممارسات البيئية للشركات، حيث تعكس مدى التزام الشركة بتحقيق التوازن بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حيث أصبح من الضروري أن تتبنى الشركات سياسات مسؤولة تدمج البعد البيئي في عملياتها التشغيلية ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية. وفي ضوء ما سبق، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر المحاسبة البيئية بأبعادها المختلفة (قياس التكاليف البيئية، الإفصاح البيئي، الالتزام بالتشريعات البيئية) في المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عدد من الشركات العاملة في محافظة عدن.

مشكلة الدراسة:

تزايدت التحديات البيئية والاجتماعية في السنوات الأخيرة نتيجة النشاطات الاقتصادية المتسارعة التي تقوم بها الشركات لاعتماد ممارسات مسؤولة ومستدامة، وعلى الرغم من أن المحاسبة البيئية تهدف إلى توفير معلومات مالية وغير مالية تتعلق بالأنشطة البيئية، إلا أن درجة توظيف هذه المعلومات في تعزيز مظاهر وممارسات المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) لا تزال غير واضحة بالشكل الكافي، خاصة في السياق المحلي وعلى وجه الخصوص في الشركات العاملة بمحافظة عدن. ومن هنا يبرز التساؤل الآتي:

ما أثر المحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن؟
ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما أثر قياس التكاليف البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن؟
- ما أثر الإفصاح البيئي للتقارير المالية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن؟
- ما أثر الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن؟

أهداف الدراسة:

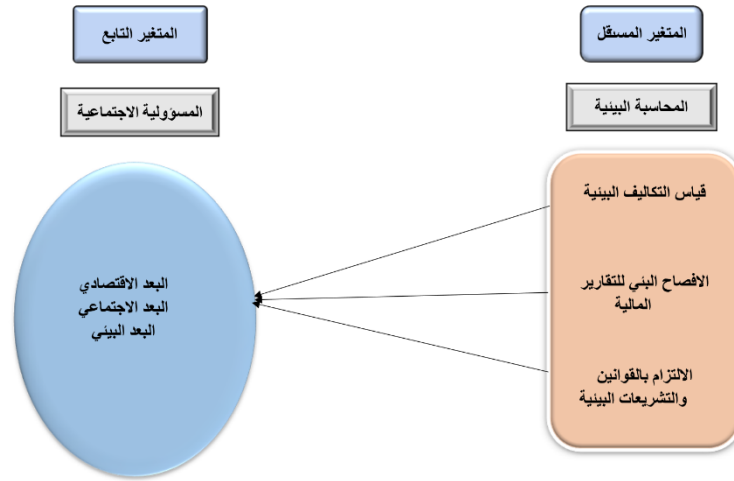
الهدف الرئيسي:

- دراسة أثر المحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن. ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:
- معرفة أثر قياس التكاليف البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.
- بيان أثر الإفصاح البيئي للتقارير المالية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.
- توضيح أثر الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.

أهمية الدراسة:

- تناولت الدراسة المحاسبة البيئية والمسؤولية الاجتماعية واللذان يشغلان حيزاً متزايداً من اهتمام الحكومات والشركات والمنظمات الدولية.
- تهتم الدراسة بسد الفجوة المعرفية بتحليل أثر المحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية.
- تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على إدارة الشركات العاملة بمحافظة عدن كونها قد جمعت معلومات هامة حول موضوع المحاسبة البيئية والمسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.
- تحسين الإفصاح البيئي في التقارير المالية في الشركات العاملة بمحافظة عدن، بما يعزز الشفافية والمصداقية أمام الجهات الرقابية والمستثمرين.
- تعزيز الالتزام بالتشريعات البيئية المحلية والدولية، وبالتالي تقليل المخاطر القانونية والغرامات المالية الناتجة عن المخالفات البيئية.
- تحفيز الشركات على دمج البعد البيئي ضمن استراتيجياتها التشغيلية، مما يدعم توجهها نحو الاستدامة ويكسبها ميزة تنافسية.
- رفع مستوى الوعي البيئي والاجتماعي لدى موظفي الشركات، بما يسهم في بناء ثقافة مؤسسية مسؤولة بيئياً واجتماعياً.
- تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ في بيئة محافظة عدن، تأخذ بعين الاعتبار التحديات المحلية وظروف الشركات العاملة فيها.

نموذج الدراسة:



شكل (1) نموذج الدراسة

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) > للمحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.

وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) > لقياس التكاليف البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) > للإفصاح البيئي للتقارير المالية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) > للالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على المتغير المستقل المحاسبة البيئية بأبعادها (قياس التكاليف البيئية، الإفصاح البيئي، الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية) والمتغير التابع المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (البعد البيئي، والبعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي).
- الحدود البشرية: تمثلت بالقيادات، والإدارة المالية والحسابات، وإدارة الرقابة الداخلية، وإدارة المراجعة في (4) شركات عاملة في محافظة عدن.
- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على الشركات العاملة في محافظة عدن.
- الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة خلال العام 1446 - 2025م

الدراسات السابقة

- دراسة الزروق (2022م) بعنوان " دور المحاسبة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة في ليبيا" : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المحاسبة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة في الشركات النفطية الليبية، من خلال فحص مدى تأثير تطبيق الممارسات المحاسبية البيئية على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة البيئية وتحسين الأداء البيئي للشركات، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة.
- دراسة حليمي؛ بهلول (2021م) بعنوان " المحاسبة البيئية كمدخل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر" : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المحاسبة البيئية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة نضال وحدة تبسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية للمحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية من خلال أبعادها (البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي) بمؤسسة نضال وحدة تبسة.
- دراسة سر الختم (2021م) بعنوان "أثر الإفصاح عن المحاسبة البيئية على جودة أداء المنشآت التجارية في المملكة العربية السعودية" : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق المحاسبة البيئية في المنشآت التجارية، ومدى اهتمام هذه المنشآت بها، إضافة إلى استعراض أبرز الصعوبات والمعوقات التي تواجهها عند التطبيق. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها أن المنشآت التجارية تفضح عن الإجراءات والبرامج والسياسات التي تتبناها للمحافظة على البيئة، وأن المحاسبة البيئية تعد من أهم فروع المحاسبة المعنية بتحقيق بيئة نظيفة خالية من الملوثات. كما أشارت النتائج إلى وجود تشريعات وأنظمة تلزم المنشآت التجارية بتطبيق معايير المحاسبة البيئية، وأن هذه المحاسبة تستخدم كذلك لتوجيه التكاليف البيئية داخل المنشآت التجارية.
- دراسة العماري؛ الحداد (2020م) بعنوان: "المحاسبة البيئية في المؤسسات الصناعية الليبية وأهميتها في تحقيق التنمية البيئية المستدامة في ليبيا" : هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهميتها في دعم التنمية البيئية المستدامة، بالإضافة إلى توضيح دورها في الحد من التلوث البيئي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن محطة سرت البخارية تطبق نظاماً محاسبياً يستوعب جزءاً من التكاليف البيئية، وتلتزم بتطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما أظهرت النتائج اهتمام المحطة باستخدام التقنيات الصديقة للبيئة ومعالجة المخلفات بطرق إيجابية، وأكدت الدراسة وجود علاقة طردية بين تطبيق المحاسبة البيئية وتحقيق التنمية البيئية المستدامة في محطة سرت البخارية.
- دراسة مزيمش؛ عوادي؛ الطيب (2018م) بعنوان "تحديات القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في الجزائر" : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحاسبة البيئية والتحديات التي تحول دون تطبيقها. وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة البيئية تلعب دوراً هاماً في الشركات كونها أداة فعالة في دعم المركز التنافسي لها، إلا أنها لازالت تواجه عدة صعوبات فيما يخص عملية القياس والإفصاح عنها.

• دراسة عادل؛ عطية؛ حمودة (٢٠٢٣م) بعنوان " تأثير البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق الميزة التنافسي في مصر" : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للشركات المقدمة لخدمات التليفون المحمول داخل جمهورية مصر العربية على تحقيق الميزة التنافسية والمتمثلة في ابعادها وهي (التكلفة، الجودة، والابداع). وقد أظهرت أهم نتائج الدراسة ان البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية له تأثير ايجابي على الميزة التنافسية للشركات المقدمة لخدمة التليفون المحمول أي ان الاهتمام بالبعد البيئي له دور تفاعلي لتحقيق العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية.

• دراسة شرح الببال (٢٠٢٣م) بعنوان " قياس أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا" : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهداف المسؤولية الاجتماعية، كما تهدف إلى قياس أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي البعد البيئي) ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وذلك في شركة الخليج العربي للنفط، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج ، أهمها أنه عند أخذ الأبعاد الفرعية لمتغير المسؤولية الاجتماعية للشركة نجد أن هذه الأبعاد ليس لها تأثير على تحقيق التنمية المستدامة، لذا فإن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية مع بعضها وليس بشكل منفرد .

• دراسة علاوي؛ مخاطري (٢٠٢٠م) بعنوان " أثر المسؤولية الاجتماعية على السلوك البيئي لمنظمات الاعمال في الجزائر" : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المسؤولية الاجتماعية على تعزيز السلوك البيئي للشركة محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود ارتباط قوي بين ابعاد المسؤولية الاجتماعية وتعزيز السلوك البيئي للشركة محل الدراسة .

التعقيب على الدراسات السابقة:

- ركزت معظم الدراسات السابقة على المحاسبة البيئية أو المسؤولية الاجتماعية بشكل منفصل، بينما مزجت الدراسة الحالية بينهما في نموذج متكامل.
- بعض الدراسات مثل الزروق (٢٠٢٢) وحليمي؛ بهلول (٢٠٢١) وعلاوي؛ مخاطري (٢٠٢١) أكدت أهمية البعد البيئي، لكنها لم تقدم نموذجاً متكاملاً يوضح التأثير السببي للمحاسبة البيئية على أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- تناولت دراسة علاوي؛ مخاطري (٢٠٢١) أثر المسؤولية الاجتماعية على السلوك البيئي، بينما ركزت الدراسة الحالية على المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع، يتأثر بالمحاسبة البيئية.
- أغلب الدراسات أجريت في بيئات اقتصادية مستقرة (مصر، السعودية، الإمارات، الجزائر)، مما يجد من قابليتها للتعميم على بيئات أقل استقراراً كمدينة عدن، ما يبرز أهمية الدراسة الحالية.

الإطار النظري:

أولاً: المحاسبة البيئية:

تعرف المحاسبة البيئية بأنها: تحديد وقياس تكاليف عملية الأنشطة البيئية واستخدام المعلومات في صنع القرارات الإدارية البيئية بهدف تخفيض الآثار السلبية للأنشطة والأنظمة وإزالتها عملاً بمبدأ من ملوث يدفع. (ماجدة شعيب، 2009، 67). وعرفت بأنها ذلك النوع من المحاسبة الذي يقوم بتحديد وتوصيف وتحليل التكاليف التشغيلية بما فيها التكاليف البيئية، بما يساعد على تحويل المعلومات البيئية إلى أشكال مادية ونقدية ويساعد في تحسين عملية الاتصال بين المؤسسة ومصادر المعلومات الخارجية من خلال إعداد تقارير المعلومات الداخلية والحصول على المعلومات الخارجة (Suleiman. and Mokhtar, 2009: 123).

كما عرفت المحاسبة البيئية بأنها: المحاسبة التي تقوم بتحديد وتجميع وتقدير وتحليل واستخدام المعلومات المادية (المعلومات التي تتعلق باستخدام وتدفق الطاقة والمياه والمواد الخام) والمعلومات النقدية (المعلومات التي تتعلق بالتكاليف والأرباح والمدخرات البيئية) وإعداد التقارير الداخلية، وتوفير أي معلومات أخرى بما يساعد متخذي القرارات في ترشيد القرارات البيئية وغيرها من القرارات داخل المؤسسة. (Sirisom and Preset, 2011:127).

وعرفها مجمع المحاسبين الإداريين الكندي بأنها: " تحديد وقياس وتخصيص التكاليف البيئية لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإدارية ثم توصيل المعلومات الخاصة بهذه التكاليف للأطراف المستفيدة منها" (وليد؛ هوارية، 2021: 5)

ويمكن القول إن المحاسبة البيئية تعد مجالاً شاملاً من مجالات المحاسبة إذ تهدف إلى تقديم تقارير ومعلومات بيئية على ثلاثة مستويات رئيسية (اللولو، 2016)، (Saremi & Nezhad 2014):

- على المستوى الشركة (الاستخدام الداخلي): يتم التركيز على مؤشرات قياس الأداء البيئي، وذلك من خلال إنشاء قاعدة معلومات بيئية لمساعدة الإدارة في اتخاذ قراراتها بشأن التسعير، والتحكم في النفقات العامة وميزانية رأس المال.
- على مستوى القطاعي: يتم التركيز في هذا المستوى على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة بناء على مدى مراعاة هذه القطاعات للجوانب والاعتبارات البيئية، وخاصة تلك القطاعات التي تعمل على استنزاف الموارد البيئية

- على مستوى الدولة (الاستخدام الخارجي) وذلك من خلال الكشف عن المعلومات البيئية التي تهم الجمهور والمجتمع عن الخسائر التي لحقت بالمجتمع جراء مزاولة الشركة لأنشطتها في مختلف مجالات المياه، التربة، الهواء، الثروة الحيوانية والغابية المناطق الطبيعية، وبالتالي يجب قياس هذه الأضرار من منظور المجتمع وليس الشركة.

ولأغراض هذه الدراسة يمكن تعريف المحاسبة البيئية بأنها نظام محاسبي يهدف إلى تحديد وقياس وتحليل التكاليف البيئية المترتبة على الأنشطة التشغيلية للشركات العاملة في محافظة عدن، وذلك من خلال قياس التكاليف البيئية، والافصاح البيئي للتقارير المالية، والالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية، ودمج المعلومات البيئية في التقارير المالية والإدارية، بما يسهم في تحسين عملية صنع القرار الإداري، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية، وتقليل الأثر السلبي للأنشطة الاقتصادية وفق مبدأ (من ملوث يدفع).

وتم تحديد ابعاد المحاسبة البيئية بـ (التكاليف البيئية، الإفصاح البيئي للتقارير المالية، الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية) والتي اعتمدها عدد من الدراسات كدراسة الزروق(٢٠٢٢م)، حليمي؛ بهلول(٢٠٢١م)، سر الختم (٢٠٢١م)، العماري؛ الحداد(٢٠٢٠م)، مزيمش؛ عوادي؛ الطيب(٢٠١٨م).

١- التكاليف البيئية؛

تعرف التكاليف البيئية على أنها: " قيمة عوامل الإنتاج والجهود اللازم استنفاذها لإعادة البيئة إلى ما كانت عليه من قبل بعد إلحاق أضرار مادية وبشرية بها نتيجة قيام هذه المشروعات بمزاولة أنشطتها المختلفة؛ وتتمثل أيضا في الضرائب التي تفرض عليها من قبل الدولة مقابل الآثار الضارة للنشاط على البيئة". (نوال بن عمارة، ٢٠١١: ٢٧٠) وايضا تعرف على أنها التضرر التي يتكبدها المجتمع نتيجة الآثار السلبية المتولدة عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات، وبذلك فهي تعتبر أضرارا بيئية كان على المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة مقدما لتجنب حدوثها". (عبدالرازق قاسم، ٢٠١٠: ٢٨٣)

يتضح من خلال التعريفين السابقين أن التكاليف البيئية هي التكاليف المرتبطة بالبيئة ومقدار التلوث أو الضرر من سوء الاستخدام للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى كونها تشمل على تكاليف التخلص من النفايات وتجنبها والمحافظة على جودة الهواء وتحسينه وإجراء البحوث من أجل منتجات مناسبة بشكل أفضل للبيئة. ويرى الباحثون أنه يمكن قياس التكاليف البيئية إجرائياً؛ من خلال أخذ هذه التكاليف في الاعتبار عند التخطيط للأنشطة التشغيلية، وقياس تكلفة التخلص من النفايات بطريقة آنية وصديقة للبيئة، وإدراج تكاليفها ضمن التكاليف المحاسبية، وتضمينها في التقارير الدورية للشركة، عبر تخصيص نظام محاسبي لتحديد وقياس التكاليف البيئية بدقة.

٢- الإفصاح البيئي؛

يعرف الإفصاح البيئي على أنه " العملية التي بمقتضاها يتم عرض المعلومات الخاصة بالالتزامات البيئية الناتجة عن ممارسة المنظمة لهذه الالتزامات حتى يتمكن أصحاب المصالح المختلفة من الحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء". (منصور، ٢٥٣: ٢٠٢١)

وعرف الإفصاح البيئي على أنه مجموعة من بنود المعلومات التي تتعلق بإداء وانشطة الادارة البيئية للمنشآت الاقتصادية والاثار المالية المترتبة عليها في الماضي والحاضر والمستقبل. (Deegan, 2009: 282) ويرى الباحثون أنه يمكن قياس الإفصاح البيئي للتقارير المالية إجرائياً؛ من خلال الإفصاح عن مدى الالتزام بالتشريعات البيئية المحلية والدولية، وتكوين مخصصات مالية تتعلق بالمسؤوليات البيئية المحتملة، وتضمين التقارير المالية للشركة معلومات واضحة عن الاداء البيئي لأنشطتها، ونتائج المبادرات البيئية التي تنفذها الشركة.

٣- بعد الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية؛

هو تعهد قانوني وأخلاقي تتحمله الجهات والشركات، يتمثل في الامتثال للأنظمة والتشريعات البيئية المعتمدة من قبل السلطات المختصة، بهدف الحد من الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة البشرية والاقتصادية، والعمل على الوقاية أو المعالجة أو التخفيف من أثارها، وذلك من خلال إدارة الموارد الطبيعية بشكل مسؤول، ومنع التلوث، والحفاظ على سلامة مكونات البيئة، بما يحقق التنمية المستدامة ويحمي حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

أ- الالتزام البيئي؛

عرّف الالتزام البيئي للمنظمة بأنه "الالتزام الاختياري والقانوني بمنع الضرر الذي يمكن أن يصيب البيئة أو أحد مكوناتها ووفقاً للمفهوم الموسع للبيئة بسبب أنشطة أو ناتج أنشطة المنظمة، وبإزالة الضرر الذي يكون قد لحق بالبيئة أو أحد مكوناتها بسبب أنشطة أو ناتج أنشطة المنظمة أو بمنع الإسراف في الموارد البيئية" (عبد العزيز 2003،

ب- التشريعات البيئية،

يتضح من المبدأ الـ 17 من إعلان ستوكهولم للبيئة البشرية لعام 1972 التركيز على أهمية التشريعات البيئية ودورها كأداة للإدارة البيئية. حيث جذب أنظار العالم إلى الآثار البيئية الضارة التي يمكن أن تتسبب فيها الأنشطة البشرية والاقتصادية، وكيف أن تلك الآثار لا تعرف الحدود الجغرافية أو السياسية بين دول العالم، فكلنا نعيش في كوكب واحد، ولا بديل لنا عن التعاون من أجل الحفاظ على هذا الكوكب وحمايته. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن التشريعات البيئية تخضع للأولويات التي تضعها الدول، ويمكن تقسيم اتجاهات الدول في التشريعات البيئية إلى اتجاهين رئيسيين (العوضي، 1997)

- الاتجاه الأول: يعرف بالاتجاه الشامل بمعنى أن تشريعات البيئة تتناول كافة جوانب الحماية البيئية وتحسين الصحة وإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة على التراث القومي.
 - الاتجاه الثاني: يعرف باسم الاتجاه التشريعي المحدد تجاه الموضوعات البيئية، مع فرض عقوبات رادعة لمخالفة القوانين والتشريعات البيئية.
- ويرى الباحثون أنه يمكن قياس الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية إجرائياً: من خلال اعتماد الشركة على إجراءات واضحة للحد من المخاطر البيئية بما يتماشى مع القوانين السائدة في الدولة، وتدريب الموظفين لديها على الالتزام بالأنظمة والقوانين البيئية، وتحديث هذه الأنظمة بما يتوافق مع التغيرات في القوانين والتشريعات السائدة في الدولة.

ثانياً: المسؤولية الاجتماعية

تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: التزاما من طرف المؤسسة الاقتصادية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة، مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة السكن وغيرها". (مقدم، 2014: 71)

كما تعرف بأنها: جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية وبيئية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات الاقتصادية دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً ولذلك فهي تتحقق من خلال الإقناع والتعليم. (فلاق، 2016: 45)

تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: التزاما من طرف المؤسسة الاقتصادية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة، مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة السكن وغيرها". (مقدم، 2014: 71)

كما تعرف بأنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية وبيئية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات الاقتصادية دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً ولذلك فهي تتحقق من خلال الإقناع والتعليم". (فلاق، 2016: 45)

ويعرف الباحثون المسؤولية الاجتماعية إجرائيا بأنها: مجموعة من الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها الشركة العاملة بمحافظة عدن، بشكل طوعي وغير ملزم قانونياً، وتهدف من خلالها إلى الإسهام في خدمة المجتمع من خلال تحسين الجوانب الاجتماعية والبيئية، مثل مكافحة الفقر، والحد من التلوث، وتوفير فرص العمل، انطلاقاً من التزام أخلاقي يعكس وعي الشركة بمسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع الذي تعمل فيه.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تم تحديد ابعاد المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية) بـ (البعد البيئي، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي) وقد اعتمدها عدد من الدراسات، كدراسة عادل؛ عطية؛ حمودة(٢٠٢٣م)، شرح البال(٢٠٢٢م)، علاوي؛ مخاطري(٢٠٢١م) .

وتتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

١- البعد الاقتصادي:

ويقصد به الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يتيح للمؤسسات إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية، مع الالتزام بمبادئ المنافسة العادلة، وتجنب الممارسات التي تلحق الضرر بالمنافسين أو المستهلكين مثل الاحتكار أو الإضرار بالمصلحة العامة. كما يشمل هذا البعد الاستفادة من التقدم التكنولوجي وتوظيفه في الحد من الأضرار البيئية ومعالجتها. (داود، ٢٠١٩: ٤١١)

ويرى الباحثون أنه يمكن قياس البعد الاقتصادي إجرائياً من خلال سعي الشركة إلى تحقيق أرباحها دون الأضرار بالبيئة والمجتمع، وتحقيق التوازن بين أهدافها الربحية والتزاماتها الاجتماعية والبيئية، والمساهمة في دعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل، والالتزام بسياسات تسعير عادلة لمنتجاتها وخدماتها، ودعم مبادرات الابتكار والإنتاجية لتحسين قدرتها الاقتصادية والمساهمة في التنمية.

٢- البعد الاجتماعي:

يتطلب هذا البعد من المؤسسة الإسهام في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل ضمنه، ورعاية شؤون العاملين من خلال تحسين ظروفهم المهنية والاجتماعية والصحية، بما يسهم في رفع إنتاجيتهم وتنمية مهاراتهم الفنية. كما يعد أسلوب الإدارة المنفتحة عاملاً حاسماً في تعزيز السلوك الاجتماعي الإيجابي للمؤسسة، نظراً لتأثيره الذي يمتد خارج نطاقها المباشر. (قهاوجي وبن حسان، ٢٠١٦: ٦)

ويرى الباحثون أنه يمكن قياس البعد الاجتماعي إجرائياً من خلال توفير الشركة بيئة عمل صحية وأمنة للعاملين، توظيف الكفاءات المحلية ودعم المجتمع المحلي، توفير فرص تدريب وتطوير مهني للعاملين، والمساواة وعدم التمييز في فرص العمل والترقيات للعاملين، الاهتمام بقضايا المجتمع المحلي واحتياجاته.

٣- البعد البيئي:

يلزم هذا البعد المؤسسة بمراعاة الآثار البيئية الناتجة عن أنشطتها ومنتجاتها، والعمل على الحد من الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أعلى كفاءة ممكنة في استغلال الموارد المتاحة. كما يتطلب التقليل من الممارسات التي قد تضر بقدرة الأجيال الحالية والمستقبلية على الاستفادة من تلك الموارد. ويتعين على المؤسسة إدراك جميع الجوانب البيئية لأنشطتها، واعتماد معايير شاملة وموثقة لتحديد تلك الجوانب وقياسها بفعالية. (كورد؛ الطيف، ٢٠١٩).

ويرى الباحثون أنه يمكن قياس البعد البيئي إجرائياً؛ من خلال اتباع الشركة إجراءات واضحة للتقليل من التلوث البيئي الناتج عن أنشطتها، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية مثل الماء، والطاقة، استخدام تقنيات ومعدات صديقة للبيئة، الالتزام بالمعايير البيئية المحلية والدولية.

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً.

مجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات العاملة في محافظة عدن، والتي تمثل قطاعات إنتاجية وتجارية وخدمية.

عينة الدراسة.

تم اختيار أربع شركات كعينة قصدية للدراسة بناءً على تواجدها ونشاطها في السوق المحلي وأهميتها في الاقتصاد المحلي، وتم توزيع (45) استبانة على الموظفين العاملين من هذه الشركات، ممن يرتبط عملهم بالمهام المحاسبية والإدارية والبيئية والمسؤولية الاجتماعية. وتم استعادتها كاملة (100%) وبلغ عدد الاستبانات الصالحة (40) استبانة.

أداة الدراسة.

استخدم الباحثون في هذه الدراسة "الاستبانة" كأداة لجمع البيانات الميدانية، تم توزيعها على القيادات وموظفي إدارات المالية والحسابات والرقابة والمراجعة في (4) شركات عاملة بمحافظة عدن تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة كدراسة الزروق (2022م)، حليمي، بهلول (2021م)، سر الختم (2021م)، العماري؛ الحداد (2020م)، مزيمش، عوادي؛ الطيب (2018م)، عادل؛ عطية؛ حمودة (2023م)، شرح البال (2023م)، علاوي؛ مخطاري (2021م). وتتكون الاستبانة من محورين رئيسيين، وذلك على النحو الآتي:

• المحور الأول: المتغير المستقل (المحاسبة البيئية) وشمل (14) فقرة مقسمة على ثلاثة أبعاد رئيسية على النحو التالي:

- البعد الأول: قياس التكاليف البيئية؛ وعدد فقراته (5) فقرات.
- البعد الثاني: الإفصاح البيئي في التقارير المالية (5) فقرات.
- البعد الثالث: الالتزام بالقوانين والتشريعات القانونية (4) فقرات.
- المحور الثاني: المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية)؛ وشمل (15) فقرة مقسمة على ثلاثة أبعاد رئيسية على النحو التالي:

- البعد الأول: البعد الاقتصادي؛ وعدد فقراته (5) فقرات.
- البعد الثاني: البعد الاجتماعي (5) فقرات.

• البعد الثالث: البعد البيئي (5) فقرات.

صدق أداة الدراسة وثباتها.

بعد إعداد الاستبانة بصيغتها المبدئية، وقبل توزيعها على أفراد العينة، تم التأكد من مدى صدقها وثباتها، أي التحقق من قدرتها على قياس ما أعدت لقياسه، ومن شمولها لجميع متغيرات الدراسة المستهدفة للتحليل، إضافة إلى وضوح عباراتها وسهولتها فهما من قبل المشاركين. وقد تم ذلك من خلال إجراء اختبارات قياس صدق الأداة وثباتها على النحو الآتي:

الصدق الظاهري:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال المحاسبة والعلوم المالية والإدارية والبحث العلمي في الجامعات اليمنية المختلفة.

وقد أبدى المحكمين آرائهم واقتراحاتهم وملاحظاتهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت له ومدى وضوح هذه العبارات ومناسبتها وكفايتها لكل محاور ومتغيرات الدراسة. واستناداً إلى ملاحظات المحكمين تم إجراء بعض التعديلات وبلغ عدد عبارات الاستبانة في صورتها النهائية (29) فقرة لعدد (2) محاور. الصدق البنائي: استخدم الباحثون معامل "بيرسون" لمعرفة مدى الارتباط بين كل بعد والمقياس الكلي بشكل عام، والجدول (1) أدناه يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (1) معامل ارتباط بيرسون للأبعاد

م المتغير	الأبعاد	بيرسون معامل	مستوى الدلالة
1 المحاسبة البيئية	قياس التكاليف البيئية	0.742**	0.000
	الإفصاح البيئي في التقارير المالية	.928**	0.000
	الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية	.825**	0.000
2 المسؤولية الاجتماعية	البعد الاقتصادي	.777**	0.000
	البعد الاجتماعي	.835**	0.000
	البعد البيئي	.593**	0.000

**معامل ارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

يتضح من الجدول (1) أن جميع العلاقات معنوية عند مستوى دلالة 0.01، مما يعكس تجانس البيانات وموثوقية القياس. وأن كل بعد ارتبط ارتباطاً موجباً بالدرجة الكلية للمتغير الذي وضع ضمنه، وهذا يدل على أن الأداة تتمتع بصدق عالٍ.

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن. لاختبار الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، والجدول (2) أدناه يوضح نتائج الاختبار.

جدول (٢) نتائج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية

المتغير التابع المسؤولية الاجتماعية							
المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	أقيمت المحسوبة	مستوى الدلالة	أقيمت المحسوبة
المستوى الدلالة sig							
	المحاسبة البيئية	ثابت الانحدار			5.152	.000	23.001
		α معامل الانحدار			4.796	.000	
		β معامل الانحدار					

يتبين من الجدول (٢) وجود تأثيراً إيجابياً ودالاً إحصائياً للمحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ معامل الارتباط (R) قيمة (٠.٥٩٠)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة بين المحاسبة البيئية والمسؤولية الاجتماعية. وبلغ معامل التحديد (R²) قيمة (٠.٣٤٨)، يشير إلى أن المحاسبة البيئية تفسر ٣٤.٨% من التغير الحاصل في مستوى المسؤولية الاجتماعية، في حين يعزى ما تبقى من التباين إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. أما معامل الانحدار (β)، فقد بلغ (٠.٤٩٦)، يشير إلى أن كل وحدة زيادة في المحاسبة البيئية تؤدي إلى زيادة بمقدار ٠.٤٩٦ وحدة في المسؤولية الاجتماعية، مما يعكس أثراً مباشراً موجباً. كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٢٣،٠٠١) عند مستوى دلالة (٠،٠٠)، وبناء على ذلك تم قبول الفرضية الرئيسية البديلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠،٠٥) ($\infty = ٠،٠٥$) للمحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٥) (\geq) لقياس التكاليف البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.

جدول (٣) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر قياس التكاليف البيئية في المسؤولية الاجتماعية

المتغير التابع المسؤولية الاجتماعية							
المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	أقيمت المحسوبة	مستوى الدلالة	أقيمت المحسوبة
المستوى الدلالة sig							
	قياس التكاليف البيئية	ثابت الانحدار			5.983	.000	10.983
		α معامل الانحدار			3.314	.002	
		β معامل الانحدار					

يتبين من الجدول (٣) وجود تأثيراً إيجابياً ودالاً إحصائياً لقياس التكاليف البيئية، في المسؤولية الاجتماعية حيث بلغ معامل الارتباط (R) قيمة (٠.٤٥١)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة بين قياس التكاليف البيئية والمسؤولية الاجتماعية. وبلغ معامل التحديد (R²) قيمة (٠.٢٠٣)، أي أن ٢٠.٣% من التباين في

مستوى المسؤولية الاجتماعية يمكن تفسيره من خلال التغيرات في قياس التكاليف البيئية، في حين يعزى ما تبقى من التباين إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. أما معامل الانحدار (β)، فقد بلغ (0.362)، وهو معامل موجب وذو دلالة إحصائية، ويشير إلى أن كل وحدة زيادة في قياس التكاليف البيئية تؤدي إلى زيادة قدرها (0.362) في المسؤولية الاجتماعية، كما بلغت قيمة (F المحسوبة) (10.983) عند مستوى دلالة (0.002)، تشير النتائج بوضوح إلى وجود تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لقياس التكاليف البيئية في المسؤولية الاجتماعية. وبناء على ذلك تم قبول الفرضية الفرعية الأولى البديلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لقياس التكاليف البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) للإفصاح البيئي للتقارير المالية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.

جدول (4) نتائج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الإفصاح البيئي للتقارير المالية في المسؤولية الاجتماعية

المتغير التابع المسؤولية الاجتماعية								
المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط	معامل التحديد	أقيمت	مستوى الدلالة	أقيمت المحسوبة	مستوى الدلالة sig
الإفصاح البيئي للتقارير المالية	ثابت	2.613	.606	.368	7.787	.000	25.012	.000
	الانحدار							
	α							
	معامل	.411			5.001	.000		
	β الانحدار							

تشير نتائج الجدول (4) وجود تأثيراً إيجابياً ودالاً إحصائياً للإفصاح البيئي للتقارير المالية، في المسؤولية الاجتماعية حيث بلغ معامل الارتباط (R) قيمة (0.606)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة موجبة قوية نسبياً بين الإفصاح البيئي في التقارير المالية ومستوى المسؤولية الاجتماعية للشركة. وبلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.368)، يعكس أن الإفصاح البيئي يفسر 36.8% من التغيرات في المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعد مؤشراً جيداً على أهميته كمدخل لتعزيز المسؤولية الاجتماعية، في حين يعزى ما تبقى من التباين إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. أما معامل الانحدار (β)، فقد بلغ (0.411)، ويشير إلى أن كل وحدة زيادة في الإفصاح البيئي للتقارير المالية تؤدي إلى زيادة قدرها (0.411) في المسؤولية الاجتماعية، مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة. كما بلغت قيمة (F المحسوبة) (25.012) عند مستوى دلالة (0.002)، ما يشير إلى دلالة إحصائية للنموذج ككل، تشير النتائج بوضوح إلى وجود تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية للإفصاح البيئي للتقارير المالية في المسؤولية الاجتماعية. وبناء على ذلك تم قبول الفرضية الفرعية الثانية البديلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للإفصاح البيئي للتقارير المالية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) للالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن.

جدول (5) نتائج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر لالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية في المسؤولية الاجتماعية

المتغير التابع المسؤولية الاجتماعية								
المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	أقيمت المحسوبة	مستوى الدلالة	أقيمت المحسوبة	مستوى الدلالة sig
الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية	ثابت	3.134	.420	.177	8.277	.000	9.227	.004
	α معامل الانحدار	.272			3.038	.004		

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (5) وجود تأثيراً إيجابياً ودالاً إحصائياً للالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية باعتبارها متغيراً مستقلاً، في المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع حيث بلغ معامل الارتباط (R) قيمة (0.420)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة بين الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية والمسؤولية الاجتماعية. وبلغ معامل التحديد (R²) قيمة (0.177)، أي أن 17.7% من التباين في مستوى المسؤولية الاجتماعية يمكن تفسيره من خلال التغيرات في الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، في حين يعزى ما تبقى من التباين إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. أما معامل الانحدار (β)، فقد بلغ (0.272)، وهو معامل موجب وذو دلالة إحصائية، ويشير إلى أن كل وحدة زيادة في الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية تؤدي إلى زيادة قدرها (0.272) في المسؤولية الاجتماعية، مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة. كما بلغت قيمة (F المحسوبة) (9.227) عند مستوى دلالة (0.004)، ما يشير إلى دلالة إحصائية للنموذج ككل، ويؤكد أن نموذج الانحدار المستخدم مناسب لتفسير العلاقة بين المتغيرين. تشير النتائج بوضوح إلى وجود تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية للالتزام بالقوانين والتشريعات في المسؤولية الاجتماعية. وبناء على ذلك تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة البديلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة بمحافظة عدن".

مناقشة النتائج:

- ولمناقشة نتائج تحليل الانحدار البسيط بين أبعاد المحاسبة البيئية (كمتغيرات مستقلة) والمسؤولية الاجتماعية (كمتغير تابع):
- أولاً: قياس التكاليف البيئية أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقياس التكاليف البيئية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العاملة بمحافظة عدن، وتشير هذه النتيجة إلى أن قيام الشركات بقياس التكاليف البيئية يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية.
 - وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن قياس التكاليف البيئية يعزز التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية. حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الزروق (2022م)، حليمي؛ بهلول (2021م)، سر الختم (2021م)، العمري؛ الحداد (2020م)، مزيمش، عوادي؛ الطيب (2018م).

- ثانياً: الإفصاح البيئي في التقارير المالية أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقياس الإفصاح البيئي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العاملة بمحافظة عدن، وتشير هذه النتيجة إلى أن قيام الشركات بقياس الإفصاح البيئي يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية.
- وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن شفافية التقارير المالية في الجوانب البيئية تسهم مباشرة في تعزيز صورة الشركة والتزامها الاجتماعي. حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة مزيمش، عوادي؛ الطيب (2018م).
- ثالثاً: الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقياس الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العاملة بمحافظة عدن، وتشير هذه النتيجة إلى أن قيام الشركات بقياس الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية.
- وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن الالتزام القانوني وحده لا يكفي لتحفيز ممارسات اجتماعية فعالة ما لم يدعمه الإفصاح والتكلمة البيئية. حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسات كلاً من الزروق (2022م)، حليمي؛ بهلول (2021م)، سر الختم (2021م)، العماري؛ الحداد (2020م)، مزيمش، عوادي؛ الطيب (2018م).

الاستنتاجات:

- توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وهي على النحو الآتي:
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمحاسبة البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في محافظة عدن، وأن (44.8%) من التغيرات التي تطرأ في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في محافظة عدن تعود إلى المحاسبة البيئية، وتوجد علاقة ارتباطية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة البيئية والمسؤولية الاجتماعية بلغت (0.590).
 - وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقياس التكاليف البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في محافظة عدن، وأن (20.3%) من التغيرات التي تطرأ في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في محافظة عدن تعود إلى قياس التكاليف البيئية، وتوجد علاقة ارتباطية متوسطة القوة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة البيئية والمسؤولية الاجتماعية بلغت (0.451).
 - وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح البيئي للتقارير المالية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في محافظة عدن، وأن (36.8%) من التغيرات التي تطرأ في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في محافظة عدن تعود إلى الإفصاح البيئي للتقارير المالية، وتوجد علاقة موجبة قوية نسبياً ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح البيئي للتقارير المالية والمسؤولية الاجتماعية بلغت (0.606).
 - وجود أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في محافظة عدن، وأن (17.7%) من التغيرات التي تطرأ في المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في محافظة عدن تعود إلى الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، وتوجد علاقة ارتباطية متوسطة القوة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية والمسؤولية الاجتماعية بلغت (0.420).

التوصيات:

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصى الدراسة بما يلي:
- تعزيز تبني ممارسات المحاسبة البيئية من قبل الشركات العاملة بمحافظة عدن.
- تحفيز الشركات لإعداد تقارير بيئية اجتماعية.
- تطوير تشريعات ومعايير للمحاسبة البيئية.
- إدراج الإفصاح البيئي في معايير التقييم المؤسسي والاستدامة للشركات العاملة بمحافظة عدن
- تعزيز الرقابة على التزام الشركات العاملة بمحافظة عدن بالقوانين البيئية.
- تحفيز الشركات العاملة بمحافظة عدن عبر حوافز بيئية وضريبية لتجاوز الحد الأدنى من الالتزام.
- دمج مؤشرات الأداء البيئي ضمن تقييم الامتثال القانوني للشركات العاملة بمحافظة عدن.

المراجع العربية

- ١- فلاق، محمد (٢٠١٦م)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار البازردي للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٢- عبد العزيز، جمال عبد الحميد (٢٠٠٢م) تطوير نظم معلومات المحاسبة البيئية لأغراض ترشيد القرارات. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- ٣- وهيبية مقدم (٢٠١٤م)، تقييم استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.
- ٤- اللولو، يحيى جمال (٢٠١٦م)، مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة: دراسة ميدانية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ٥- حلبي، سارة؛ بهلول، لطيفة (٢٠٢١م)، المحاسبة البيئية كمدخل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفضال وحدة تبسة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ١١، العدد (٢)، ص ١٦٥-١٨٤.
- ٦- داود، خيرة (٢٠١٩م)، قراءة في أدبيات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مجلة البحوث والدراسات العليا، المجلد ١٣، العدد (١).
- ٧- الزروق علي، هناء محمد (٢٠٢٢م)، دور المحاسبة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد ٧، العدد (٤)، ص ١٢٥-١٥٥.
- ٨- شرح البال، موسى عبد الكريم؛ فائزة (٢٠٢٣م)، قياس أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية على شركة الخليج العربي للنظف مجلة القرطاس، المجلد ٢، العدد (٢٣).

- ٩- عبد الرزاق، قاسم الشحادة (٢٠١٠هـ)، القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦ العدد (١)، ص ٢٨٣.
- ١٠- سر الختم، عبيد (٢٠٢١هـ)، أثر الإفصاح عن المحاسبة البيئية على جودة أداء المنشآت التجارية - دراسة حالة شركة جاز العالمية - المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد ٥، العدد (٧)، ص ١٨٠-١٩١.
- ١١- علاوي، صفية؛ مخطاري، عبد الجبار (٢٠٢١هـ)، أثر المسؤولية الاجتماعية على السلوك البيئي لمنظمات الأعمال. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد ٧، العدد (١)، ص ٦٠٨-٦٢٣.
- ١٢- العماري، امباركة سائل؛ الحداد، عطية سائل (٢٠٢٠هـ)، المحاسبة البيئية في المؤسسات الصناعية الليبية وأهميتها في تحقيق التنمية البيئية المستدامة: دراسة تطبيقية على محطة سرت البخارية، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد ١٥، ص ٥٥٠-٥٦٧.
- ١٣- عادل، هاجر؛ عطية، ظاهر مرسي؛ حمودة، منى أحمد محمد (٢٠٢٣هـ)، تأثير البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق الميزة التنافسية (دراسة ميدانية)، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٤، العدد (١)، ص ٤٧-٧٧.
- ١٤- مزيمش، أسماء؛ عوادي، عبد القادر؛ الطيب، قويدر محمد (٢٠١٨هـ)، تحديات القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد ١، العدد (٢)، ص ١٢٣-١٣٦.
- ١٥- منصور، داليا علي محمد (٢٠٢١هـ)، نحو مؤشر إلزامي للإفصاح المحاسبي البيئي - دراسة ميدانية على قطاع النفط الليبي، مجلة الجامعي، العدد (٣٣)، ص ٢٤٥-٢٧٥.
- ١٦- وليد، تخرين؛ مبسوط، هوارية (٢٠٢١هـ)، واقع استخدام المحاسبة البيئية في المؤسسات الصناعية دراسة حالة مؤسسة "نفضال - بتيارت"، مجلة الاقتصاد والإدارة الجزائرية، المجلد ١٥، العدد (٢)، ص ١-٢٣.
- ١٧- كوراد، فاطيمة؛ الطيف، عبد الكريم (٢٠١٩هـ)، نظم إدارة البيئة السليمة ودورها في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الحديثة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار - سوناطراك - التكامل الاقتصادي، المجلد ٧، العدد (٤).
- ١٨- قهواجي، أمينة؛ بن حسان، حكيم (٢٠١٦هـ)، المسؤولية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة بومرداس، الجزائر.
- ١٩- نوال بن عمارة (٢٠١١هـ)، المحاسبة عن الأداء البيئي الآفاق والمعوقات. المؤتمر الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة، ٢٢-٢٣ نوفمبر.

٢٠- ماجدة شعيب (٢٠٠٩م)، إدارة اقتصاديات البيئة ونظم الادارة بالبيئة والمحاسبة البيئية. ورقة عمل، بيروت، ص ٦-٧.

المراجع الأجنبية

- ١ Deegan, C. (2009). The accountant will have a central role in saving the planet really, A reflection on green accounting and green eyeshades twenty years later. Critical Perspectives on Accounting Journal, (24), 282.
- ٢ Saremi, H., & Nezhad, B. M. (2014). Role of environmental accounting in enterprises. Ecology, Environment and Conservation, 20(3), 1-13.
- ٣ Sirisom, J., & Preset, R. S. (2011). Environmental Management Accounting affection EMS and Firm Performance. Review of Business Research, 11(4), 127.
- ٤ Sulaiman, M., & Mokhtar, N. (2009). Environmental Management Accounting Some Empirical Evidence from Malaysia. Malaysian Institute of Accountants, 123.